

ارجوزة في الكلام

شهاب الدين اسماعيل بن شرف الدين العودي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على التوفيق
 حداً يدوم ما بقى الديموم
 ثم الصلوة والسلام النامي
 وصنوه علي خير الأمم
 وولده الأماجد الأخيار
 هذا وأني أذكر المفروضا
 وأوجز المعنى مع الألفاظ
 أعدها ذخيرة يوم الوفا
 إلى طريق الحق بالتحقيق
 وأزهرت في الفلك النجوم
 على النبي أفضل الأنام
 من بعده من عربها والعجم
 الطيبين صفوة الأبرار
 مرصعاً منتظماً قريضاً
 ليسهل الحفظ على الحفاظ
 ووصلنا إلى جوار المصطفى

القول في النظر:

وأول الفروض في الأديان
 لأن فيها مخلصاً من الضرر
 فهو إذن لأجلها مفروض
 وما سواه لا يفيد جزماً
 لأن قول الصادق الأمين
 والقول بالتقليد في البطلان
 عند الذي يستحضر الوجوها
 وليست المعارف المنقولة
 لأن فيها غاية الخلاف
 وحين ما قد بطل التحصيل
 كان مفيداً^(١) للعلوم حتماً
 وكلما قد قسموا علينا
 معرفة الله العظيم الشان
 ولا طريق نحوها سوى النظر
 وفرضه كفرضه مفروض
 معرفة به ولكن وهما
 بغيرها لم يخص بالتبيين
 لم يفتقر فيه إلى بيان
 فظاهر البطلان جزماً فيها
 كافية فيها وذا ضرورة
 وهو إذن لمدعيها نافي
 لغيره إذ ظهر الدليل
 ومنكروه ما أصابوا علماً
 نردّه بفاضل^(٢) لدينا

وهو قد يخطي وقد يصيب
 وواجب بالعقل لا بالنقل
 ويلزم الدور كما بينا
 وقولهم إلزامنا مشترك
 قلنا لهم خلاصنا بالفطرى
 وحده الإمام فخر الدين
 لأنه قد أخرج التصورا
 وابن سينا حده في الشفا
 فبين قوليه وحديه غدا
 وابن محفوظ عليه نقض
 إذ قال هذا من قضا العبيد
 وكل إنسان لما يفعله
 فالحق والتحقيق إن النظرا
 لأن وضع الحد للبيان
 لكنه يولد العلوم
 والعلم مقدور لدى النظر
 ومنع فخر الدين منع واه
 وذاك محض الجبر عند المجبرة
 ونفسد (٤) الجبر إذا انتهينا
 والعلم لا يكسب بالتعريف
 والعلم بالدليل والمدلول
 كذلك القول في الدلالة

إلا إذا ما روعي الترتيب
 إذ لازم منه انقطاع الرسل
 وهو محال بالذي برهنا
 فليس عنه مخلص ينسلك
 فلا اشتراك بيننا في الأمر
 في كتبه بنواقص مبین
 بقيده التصديق لما ذكرنا
 بالانتقال والإشارات نفا
 تناقض يوجد باق أبدا
 في جزئه (٣) الثاني ودور محض
 وفعلها في المنهج السديد
 يعلمه جزماً ولا يجمله
 إلى الحدود لم يكن مفتقراً
 وذاك معلوم لدى الإنسان
 لا عادة جازت ولا لزوما
 بالأوليات من الأفكار
 إذ أسند الكل إلى الإله
 قد خالفوا فيها العقول النيرة
 إليه في موضعه يقينا
 إذ يستحيل الكشف بالمكشوف
 غيران في أدلة العقول
 فأنه غير بلا استحالة

القول في الأعراض والأجسام والجوهر الفرد:

القول في الأعراض والأجسام
 فالجوهر الفرد به اختلاف
 كذاك في النفسي وفي الإثبات

والجوهر الفرد مع الأحكام
 في حده جميعها ضعاف
 قد حصل الخلاف في الرايات

فبعضهم أثبتته بالنقطة وبعضهم بالخط من زوجين من فوقه وتحت ثم انتقلا على اتصال ثالث وثان كذلك الجزء مع الجزئين أو كان بالكل فذا تدخل وسالم قد قال بالتوقف لكنه في ثاني المنهاج والجسم لا يحد بالعميق والعرض القائم بالأغيار لنفيه عند الكلام فيه وبعضه كالجسم في البقاء لكن عليه يستحيل النقلة وقد يجوز أن يحل العرض قيامها والبطؤ بالزوال لأنه قد ينتهي في الآخر

وبالزمان ثم فرض الكرة نفاه (٥) لما فرض الجزئين على تساو فالتحاذي حصلا فتلزم القسمة من بيان إذ حصل التعلق بالجين وهو لدينا مستحيل باطل عسى دليل بعده ليقتفى أثبتته بأحسن الحجاج والطول والعرض على التحقيق وليس منقوضاً بقصد الباري ونوضح البطلان إذ نأتيه وبعضه مستوجب الفناء إذ خففت ذاك المحل العلة في عرض كسرعة تفترض وليس ذا قسما من المحال من الحلولات إلى الجواهر

القول في تماثل اجسام:

القول في تماثل الأجسام لأنها قد استوت حصولا جميعها للعرض المفترض وجاز أن تخلو من الأعراض والجسم مرئي بحسب الذات فيطلل لشبهة الأقوام وواجب في العالم الخلاء بامتناع الدور والتداخل والكون للجسم هو الحصول ونوعه أربعة مفهومة

وذاك للتشريك في الأحكام في حينز واشتركت قبولا والتبست إذ استوت في العرض كالطعم والريح وكالبياض إذ نرى الطويل في الجهات في عرض يحل في الأجسام لما استحال ضده الملاء إذ يوصف الأجسام بالتناقل في حينز وغيره مجهول تحويكم عن جهة موهومة

ولبثه فيها وافتراق عن غيره وعكسه التصاق

القول في الحدوث والإمكان

القول في الحدوث والإمكان
الجسم لو كان قديماً في الأزل
إذ الزوال من مكان لا يثبت
ولا يثبت بأن يدوم المكث
لأنها إن كانت الأفلاك
في علمه للكل والعناصر
والجسم من حوادث محصورة (٦)
لم يخل منها قط في الأوقات
والواجب القديم لا يجوز
وقالت الخصوم هذا العالم
لأنه لو لم يجب لاستويها
عنه فيما يوجد المساوي
أو لم يجوز حصول شيء منهما
لكن يعود البحث بالترديد
هل هو قديم كامل التأثير
أو حادث فيلزم الترامي
والخير الجواد تستحيل
والعالم الممكن بالإمكان
وذلك الإمكان جزمياً لازم
ولا يجوز أن يكون الحامل
وثابت محقق في الأزل
ولا يجوز انفكاك الصورة
ومنها الجسم فقد بان القدم
والكل مدفوع بما قد قدما
ولم يجب للعالم التأييد

وما أتى في ذلك من برهان
لكن عن حيزه لم ينتقل
فيه دليل الممكن الحادث
وذلك مما قد نفاه البحث
زوالها لا شك وهو ظاهر
لأنها تعمد بالضرورة
فحادث بالذات والصفات
فناه بل هو باقى عزيز
وجوبه عن واجب لازم
وجوده ونفيه فانتفيا
من غير ترجيح فقول واهي
إلا بتخصيص كما قد علما
في ذلك المخصص الموجود
بقدم الحادث من تقدير (٧)
كذلك الدور في الأزم
عليه في إحسانه التعطيل
قبل الوجود خارج الأذهان
لحامل وهو به قائم
غير هيولى شخصها حاصل
كيلا يؤدنا إلى التسلسل
عنها في الأدلة المشهورة
وتم مقصود لدينا والتزم
من الحدوث إذ ينافي القدا
إذ لم يجب قدما له الوجود

فكان من لازمه القبول للنفي وهو جائز معقول

القول في الوجود:

القول في الوجود للأشياء وما أتى في ذلك من آراء
وقالت المشايخ المعتزلة إن له زيادة محصلة
والفيلسوف قد نفاه غائبا واثبتها في شاهد واجبا
والبصروي قد نفاه مطلقا وهو الصحيح إذ لنا محققا
لأنه إن قام بالموجود أدى إلى التسلسل البعيد
أو قام بالمعدوم فهو السفسطة يظهر في العقل حقيقاً غلطه
وليس للمعدوم ذات في العدم ثابتة إذ لازم فيها (٨) القدم
والعلم والتمييز برهانان على ثبوت الذات في الأذهان
لا خارجا إذ لازم في الممتنع ثبوته وذلك أمر مندفع
والواجب القديم فهو الأزلي والحادث المفتوح الأول
ولا يجوز استناد الباري إلى قديم فاعل مختار
وجاز في القديم أن يستندا إلى قديم (٩)
والثابت الموجود أما واجب أو ممكن وذلك ضرب لازب

القول في خواص الوجوب:

القول في الخواص للوجوب للذات وهي منعه التركيب
فيه وعنه والوجود الزائد ومنه والغير ونفسي وارد
وفي خواص الممكن المعقول وهي استواء نسبة القبول
لذاته في النفي والوجود فلا بد (١٠) من منفصل موجود
ولا يكون النفي أولى به كذلك النقيض في انسابه
وعلة الحاجة هي الإمكان إذ ذلك قد حققه البرهان

القول في الصانع وصفاته:

القول في الصانع والصفات والعلم بالتوحيد والاثبات
الجسم والجوهر بالحدوث اتصفا في سالف البحوث

كذلك برهنتنا بالخبر ضرورة لا بالقياس الوهمي ولا اعتبار بالخلاف الحاصل بل حيث ما كانت في الصدور وحيث كان الفعل منها محكما وكالهواء والنبات النافع وحين (١١) ما قد ثبتا قد ثبتت وهو السميع المبصر العظيم والمدرك الكاره والمريد فإن رأى مصلحة سواها ومتكلم بمعنى صنعا وليس محتاجاً إلى سواه والقول بالمعاني القديمة لأنهما إن وجبت استغنت وليس بالجسم ولا بالجواهر ولا بحل ليس في الأجسام ولا تحل ذاته الأكوان ولا يجوز دركه بالرؤية والاعتذار باعتقاد الحنبلي وآية الوجوه والأنظار (١٢) وهو تعالى قادر في الأزل لإستواء الذات عند النسبة وقادر على القبيح الشنع لكنه قد استحال منه وقادر على الذي ما علما كذلك (١٤) مثل الفعل للعباد ويعلم الذات وما سواه وهو تعالى واحد في الذات

على ثبوت العلم بالمؤثر على أمور ما كفت في العلم من الحكيم في انتفاء الفاعل جائزة دلت على القدير دلت على عالمها مثل السماء والزهارات في الدجى الطوالع حيوته والنفي عنه انتفت والسامع البصير أي عليم أي عالم وخابر مجيد وإن رأى مفسدة نفاها كلامه من أحرف مجمعا بل علمت ضرورة غناه ضعيفة في أصلها سقيمة أو أمكنت فالذات قد أمكنت لما ذكرنا من حدوث الأثر على أصح القول في الإسلام لأن منه يلزم الإمكان إذ يستحيل كونه في الجهة ليس مفيد الخصم عن الحبلى ممنوعة بآية الأبصار على جميع الممكنات لم يزل إلى الجميع واشتراك العلة إذ يستحق المدح (١٣) إذ لم يقع لإرتفاع العلم قصداً عنه لما ذكرناه وما تقديما له عليه قدرة الإيجاد لأنّه جميعه سواه منفرد في النعت بالصفات

لأنه لو كان واجبان
اشتركا فيه فإن إمتازا
أو لم يقبّع بينهما انفصال
ولو فرضنا فيها ممانعة
والسمع قد دل بلا توقيف
وليس للباري تعالى مثل ما
مائية ثابتة لم تعلم
وليس للمعدوم بالخطاب
في أزل إذ ذاك في العقول
ولا يحل ذاته التغيير
فواجب فيه الدوام والبقا
والغير وهو الخلف فإفهم ما ترا
دقيقه الصانع الحكيم
بذاته الكاملة الصفات
والحق نفس اللذة العقلية

مثلان في الوجود ثابتان
استلزم التركيب و الجوازا
كان الكثير واحداً يقال
أدى إلى الفساد في المنازعة
على الإله الواحد اللطيف
يقوله الضبي فافهم واعلم
الآله للخبر المتلزم
مشافها بمحكم الكتاب
مستقبح بالمنظر الجميل
لأنه إن كان عنها يصدر
وفي (١٥) غيره تعلقا
فإن فيه الغير لن يؤثر
مبتهج لأنّه عليه
فموجب للابتهاج الذاتي
عنه كنفى اللذة الحسية

القول في العدل والحسن والتبجح:

القول في العدل وفي الأفعال
قد يستقل العقل بالتحسين
كذلك بالتقييح ذو استقلال
وليس موقوفاً إلى (١٦) الشريعة
والصانع العالم بالتقييح
لا يفعل القبيح بالقياس
ولا كذلك الحسن المتجمل
وعلمنا بفعلنا ضرور (١٩)
وقول جهم باطل للكذب
ولا يريد ربنا قبيحاً
ويقبّح الآلام إن تضمنت

والحسن والتبجح لدى العقال
كالشكر والقضاء للديون
كالظلم والتكليف بالمحال
..... (١٧) السوديعة
وبال ... (١٨) الكامل الصحيح
على الذي شوهد بين الناس
فإنّه بحسنه يتفعل
إذ قارن القصد من القدير
كذلك النجار عند الكسب
إذ قد نهى عن فعله صريحاً
ظلماً وافساداً وإن هي خلت

من غرض المنافع الصحيحة وحسنه يعلم دفعاً للضرر ولم يردنا الله بالإضرار وقالت البكرية الأطفال واعترفت به التناسخية والألم الواقع بالإباحة والمبتدأ عليه فيه العوض وهو تعالى إذ لنا قد مكننا ولا يجوز منه أن يمكّننا والعوض الثابت باستحقاق لأنه لو لم يكن منقطعاً وهو لا يسقط بالإبراء

وإن عرت لم يسق بالقيحة وكاليوسع والهبات بالأجر إلا لتعويض واعتبار عنها لقد ارتفع الانزال لدينها في بنية غيرية والندب والوجوب كالذباحة كذلك الإلجاء إذ يفترض للانتصاف في القضايا ضمناً شخصاً من الظلم بلا نفع جنا ينفع لا كالثواب الباقي ما صحح في الكفار أن يقعوا في زمن الحيات والجزاء

القول في ماهية القدرة:

القول في القدرة والأراء وقيل بل معنى من المعاني وقال قوم بل بسبق العلة أو قدم العالم والتكليف وجاز في القدرة أن يتعلقها وهي من الممكن بالحدوث وواجب في حكمة المكلف عند حصول العقل والأقدار والفاعل الحى هو المحسوس وذلك إن سائر الأحكام كذلك الإدراك والأفعال والله لا يفعل إلا لفرض وهو في التكليف (٢) للإنسان وغيره لم يك بالأسباب

قيل هي سلامة الأعضاء سابقة المقذور بالزمان ولازم لهم حدوث القدرة بالمستحيلات وذا سخيف بالفعل والترك وأن يفرقا تعلقت بالمذهب الأثيث أن يلزم التكليف للمكلف والعلم أو مكتته للعارى والهيكل المركب الملموس راجعة إليه كالالام جميعها فيها لنا إدلال إذ لو خلا منه له القبح عرض تعريضه والنفع بالإيمان أن يقبح البداء بالثواب

القول في اللطف والأصلح:

واللطف ما بفعله الحليم يعلم إذ يفعله إن الحسن وواجب إذ كان ذاتمكن والأصلح النافع في الدنيا لأنه لو لم يجب فالفاعل القول في التزامهم حسن الكذب قلناهم الحسن التعريض وقولهم فعل القبيح قد يقع لم يغنهم عن الوجوب الفاصل وضرهم لو صح إيجاد الغرض بالمنع في الحصر إذ الأمكان ومثله التولد المشهورة

لا ضرر فيه ولا كلوم لواقع إذ كان باللطف اقترن في المذهب المحقق المتين وجوبه من أوضح الأشياء منتقض والبخل فيه حاصل يوماً لتخليص النبي إذ يجب لا الكذب إذ بقبحه ملحوظ بحسب (٢١) داعي ربهم إذا جمع عن الأداء... (٢٢) وداع كافل أوجدتم الجوهر خلف منتقض هو علة وقدم البيان داخلية في فعلنا (٢٣) ضرورة

القول في الوعد والوعيد:

والقول في الوعد والوعيد ولا دوام النفع في الحيات والقول بالتكفير والإجباط إذ العذاب الدائم الأليم فلم يكن بينهما تنافي أو تعدد المعصية القليلة وكل ذا قد جاء في القرآن والفساق الموصوف بالإيمان لأنه قد بطل الإجباط والله أيضاً غافر عفو والمصطفى يشفع في الفساق وواجب على المسيئ التوبة وربنا لا يجب القبول

فالعقل لا يقوم بالتهديد وإنما جاء في الآيات مشتهر البطلان في الأنباط من جنة الثواب والتعظيم ولازم منه انتفاء النافي مستحسنتات جملة جزيلة بطلانه بواضح البيان لا يستمر في جوى النيران فحقه ما أن له اسقاط قد جاء في ذكر له سمو للخبر المنقول بالوفاق عقلاً وللمآثر المكتوبة عليه بل إفضاله جزيل



وجاز بمن أكثر الذنوب
والمؤمن المحق في التصديق
وقد يسمى مؤمناً إذا فسق
وليس الطاعات والأعمال
وقالت الخوارج الفتاق
وقيل بل كافر بعض النعم
وقالت المشايخ المعتزلة
وجملة المنقول كالميزان
فإنها ممكنة في العقل
من واحد منها بأن يتوبا
ممتنع الكفر على التحقيق
لأنه مصدق بمن خلق
إجزاء للتصديق والأقوال
قد كفروا وما لهم فوق
لا مطلقاً كمشرك منعهد
تسلب وصفه لدى التحقيق له
ومثل أحوال المقام الثاني
واردة في واضح النواقل (٢٣)

القول في النبوات:

وجايز في بعض أفعالنا
وبعضها الباقي صلاحاً لنا (٢٤)
إذ يستحيل علمها بالعقل
وشرط ما يفعل للتصديق
أو جارياً مجراه والرسول
لأنه صدق بالقرآن
بمثله أو سورة من مثله
وغيره مثل انشقاق القمر
وجائز في أولياء الباري
عن آصف ومريم والمرضى
والأنبياء الطاهرون أفضل
وأمرهم مقرون بالشهوات
مفاسد مثل الربا والزنا
فتبعث الرسل لتعريف لنا
فلا طريق غير بعث الرسل
تكون فعل الله بالتحقيق
محمد المكرم الخليل
لما تحدى الناس بالإتيان
فلم يطيقوا الرد من شكله
دلائل الصدق فلا تمترى
أن يظهروا المعجز كالأخبار
في رده الشمس لا ان قضى
من ملك مقرب إذ يرسل
وهو دليل الفضل كالأيات

القول في المعاد:

والجسم بعد الموت والتشذيب
وممكن بالمعنيين عقلاً
والعلم بالأجسام والبقاء
يعود للنفع أو التعذيب
وواقع بين الأنعام نقلاً
من أوضح العلوم والأنبياء

القول في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

والأمر بالمعروف في الصحيح والنهي عن فعله القبيح
قد وجبا عقلاً على الأعيان لظاهر الآي وللطفان

القول في الآجال:

والأجل الوقت فمن يموت فيه ومن خُلي فلا يفوت
وقيل بل يعيش لو لم يقتل وقيل بالجواز في التأجل
والسعر (٢٥) ضربان رخص وغلا لم يقبحا من ربنا ان فعلا
والرزق ما يصح منه النفع عقلاً ولا يمنع منه الشرع

القول في عصمة الأنبياء:

والأنبياء لم يجوز أن يفعلوا قبحاً وإلا نفرأوا إذ أرسلوا
وذاك مما ينتفي منه الغرض ومعجزات الرسل منه تنتقض

القول في الرد على اليهود والنصارى وغيرهم:

والنسخ معلوم الجواز قطعاً وواقع بين الأنام سمعاً
وقالت اليهود موسى أمرا بالسبت والأمر فلن يتغيرا
وقال في شريعة لا تنسخ وعقدها مؤبد لا يفسخ
وكل ذا منقوض بالمريض ودائه الطويل والعريض
والقتل من بخت نصر المشهود نفى به تواتر اليهود
واضطربت مذاهب النصارى بقولهم في واحد قد صارا
ثلاثة فإن عنوا الذواتا تناقضت وإن عنوا الصفاتا
كالأشعري أوهى الأحوال فسالفاً قد بين الإبطال
وإن عنوا المذهب الكرامي أجاهم للدور والترامي
والقول بالتأثير للنجوم في غاية البطلان والتوهيم
لأنها حادثات جماد لله في ذواتها يجاد
ولازم أن يدوم الفتن ويستقر ما يدوم الزمن
والقول بالطبايع الكلية قول فضيع باطل الهوية

لأن ما تحلّه الطبيعة إلى قديم محدث للذات والنور والظلمة ممكنان أو عرضان واحد موجود أو ثابتان فالحدوث لازم والاعتذار الحسن الموجود لأنه لم يجز ذنباً يعتذر فينقض المذهب بالتحقيق وقالت المجوس إن الباري فقال لو شاركني في مالي فانجدت الشيطان من مكرته فاقتتلا وقتا من الزمان واصطلحا وأودعا عند القمر وعابد الأصنام قد يعتقد وقد يقول إنها تقربه واختلف الغلاة في عليّ وبعضهم قال هو الربّ الصمد وبعضهم حل به الإله ومعجزات المرتضى الكرار

مفتقر في ذاته الوضعية فكيف ما يحل من صفات إذ هما جسمان حادثان وآخر في ذاته مفقود والسرب بساق أزلي دائم إن كان عن نور (٢٦) فلا يعيد منه ولكن عن ظلام قد صدر ويلزم المحق بالتصديق لازمه وسواس الأفكار غيري ترى كيف يكون حالي وقام بالسيف إلى فنتته وبعد إذا اقتسما الإمكان سيفهما وذا محال في النظرر بانها آلهة نعبده فخاب في قوليّه حقاً تعيه فبعضهم سمّاه بالنبيّ وبعضهم قال به الربّ اتحد والكل كفر لم نكن (٢٧) نراه قد عورضت بمعجز المختار

القول في الإمامة:

القول في أمامة الأئمة لأن مع وجود شخص قاهر يتقرب الناس إلى الثواب وإن خلا من عدله الزمان وواجب عقلاً على الرحمن لأنه لطف كما يتنا وواجب في الإمام العصمة وهي إذن لطف لكل الأمة منبسط اليد عليهم قادر وصعدوا من درك العقاب اشتهر الفسوق والعصيان أن ينصب الإمام في الأزمان فواجب بما له قدّمنا لأنها احتاجت إليه الأمة

لكونه عن جملة القبيح منزهاً في المذهب الصحيح
 لأنه لو لم يكن معصوماً كان لدور باطل ملزوماً
 أو للتراقي لا إلى نهاية فلم يجز أن توجد الولاية
 وواجب في الإمام العلي أن يجمع الصفات للكمال

القول في إمامة علي عليه السلام :-

وحيدر بعد النبي المصطفى
 إذ شرطها الخفي في غير علي
 والشيعنة الكثيرة الأعداد
 قد نقلوا جمعاً نصوص المرسل
 ونصبه عليه بالأفعال
 كالقرب والتخصيص بالاخاء
 كذلك في التورية والإنجيل
 القول بالنص الخفي قد نقل
 وهكذا في قوله أنت مني
 القول في أدلة التخصيص
 من الذي قد جاء في القرآن
 كنصه في سورة المائدة
 لأنها للحصر في اللغات
 أعنى ثبوت الحكم للمحضور
 بغير فصل هو الإمام المرتضى
 وولده في الناس لم يحصل
 في سائر الأعصار والبلاد
 صريحة في المرتضى الهادي علي
 كنصه عليه بالأقوال
 وتزويجه سيده النساء
 بأنه الوصي للرسول
 تواتر ما بين أرباب الملل
 هارون من موسى الكليم السفن
 علي أمير النحل بالتخصيص
 مخصص فيه في البيان
 بإتفا وهي لنا فائدة
 تتضمن النفي مع الإثبات
 ونفيه عن سوى المذكور

القول في إمامة باقي الأئمة:

القول في إمامة الأحد عشر
 قد نقلوا أصحابنا الأخبارا
 كذلك نقل النص من إمام
 والأنبياء سالفاً في كتبهم
 وخصمنا في خبر المسروق
 وكل ذا دلائل الإمامة
 من ولد مولانا الإمام حيدر
 تواتراً عليهم مراراً
 علي إمام في أشهر المقام
 دلت عليهم وأنبأنا بهم
 قابلة بالفهم والتصديق
 إلا لمن في عقله غشامه

والشرط فيهم حاصل وكافي
 وهيهنا المقصود من نظامي
 فأسئل الله بجاه المصطفى
 أن يحسن الجزاء بالجنات
 فإنني غرقت في الخطايا
 وما اتكالي عند رؤيا النار
 فإنه الرحمن والرحيم
 عن النصوص لو نفاها النافي
 ومنتهى المطلوب من كلامي
 والأوصياء الطاهرين الخلفاء
 ويغفر المكتوب من زلاتي
 وأوفرت رزيتي الرزايا
 إلا على عفو الحليم الباري
 والغافر الحليم والكريم

تمت والحمد لله وحده و صلى الله على محمد وآله الطاهرين

الهوامش:

- ١- في المرعشي: بياض.
- ٢- في المرعشي: يفاصل.
- ٣- في بادليان: جزه.
- ٤- في المرعشي: ويفسد.
- ٥- في المرعشي: كفاه.
- ٦- في المرعشي: محصون.
- ٧- في المرعشي: تأثير.
- ٨- في المرعشي: فيه.
- ٩- في بادليان: لم يقرء، وفي المرعشي بياض.
- ١٠- كذا في كلتا النسختين والظاهر أنه: لابد (بدون الفاء).
- ١١- في المرعشي: وحيث.
- ١٢- في المرعشي: الانذار.
- ١٣- في المرعشي: المنع.
- ١٤- في المرعشي: كذلك.
- ١٥- في بادليان لم يقرء، وفي المرعشي بياض.
- ١٦- في المرعشي: توقيف بل.
- ١٧- في بادليان لم يقرء، وفي المرعشي بياض.
- ١٨- أيضاً كذلك.
- ١٩- في المرعشي: ضروري.
- ٢٠- في المرعشي: للتكليف في.
- ٢١- في المرعشي: يحسب.
- ٢٢- في بادليان لم يقرء، وفي المرعشي بياض.
- ٢٢- في المرعشي: فعلها.
- ٢٣- في المرعشي: النقل.
- ٢٤- كذا في النسختين والظاهر: صلاح حالنا.
- ٢٥- في بادليان: والشعر. وهو غلط.
- ٢٦- في المرعشي: جود.
- ٢٧- في المرعشي: تكن.